سنحاسبها على أي تلاعب بالمواطنين

الزلزلة: الحكومة مقصرة في التشديد على البنوك لتنفيذ قانون صندوق الأسرة

أكد مرشح الدائرة الأولى النائب السابق د. يوسف الزلزلة أن الحكومة سوف تحاسب حسابا عسيرا على تقصيرها في التشديد على البنوك بخصوص تنفيذ قانون صندوق الأسرة، خاصة أن البنوك تتلاعب بالمواطنين وعلى الكثيرين وتردهم تحت ادعاء أنهم غير مستحقين.

وشدد الزلزلة في تصريح له أن جميع المقترضين قبل 30 مارس 2008 يستحقون أن يتقدموا للبنوك للحصول على فرق الفوائد الذي أخذته منهم البنوك دون وجه حق، وسوف يتم جدولة أصل الدين المتبقي، لافتا إلى أن ما تقوم به البنوك حاليا يعتبر تهريجا، حيث تكمل مسيرتها في خداع المواطنين وتقول لهم أنهم غير مستحقين، رغم أن القانون واضح وصريح لكنهم نظرا لغياب الرقابة يفعلون ما يحلو لهم.

واستغرب الزلزلة طلب البنوك من المراجعين المستندات رغم أن جميع المستندات لديها، ويستطيع موظف البنك بكبسة زر طباعة جميع الأوراق المطلوبة، لكن الحقيقة الواضحة وضوح الشمس أن البنوك تعقد الأمور ولا تريد إعطاء المراجعين مستندات قد تدينها لأنها غالت في الفوائد وباقت الناس واستغلت حاجتهم.

وأوضح أن ما تفعله البنوك مع المواطنين الان هو دليل الخلل والاخفاق الحكومي، مشيرا إلى أن أول ضربة لقانون صندوق الأسرة جاءت من البنوك الذي اتهمت الصندوق بأنه سيتسبب في خسارتها، رغم أنه يعيد الحقوق لأصحابها ويحمي الناس من جشع البنوك الذي مارسته في ظل غياب

يوسف الزلزلة

الرقابة الحكومية ممثلة في البنك المركزي.

ونوه بأن هناك خللاً في تنفيذ القانون بسبب خوف الحكومة من البنوك، والمشكلة الأكبر الان هي عدم وجود مجلس أمة يحاسب الحكومة على تقصيرها، فالحكومة الآن مرتاحة وقاعدة في التكييف والبراد ولاهية عن القيام بدورها تجاه هذه القضية الهامة، مؤكداً أن المواطنين لو لجأوا للمحاكم ورفعوا قضايا سيكسبونها بسهولة.

وأضاف أن الشيء المؤكد أن البنوك سرقت المواطنين والدليل رفضها إعطاء المقترضين كشوف بتفاصيل القروض منذ بدايتها وحتى الآن، داعيا المواطنين إلى عدم الاستسلام لأكاذيب البنوك والاتجاه إلى البنك المركزي وتقديم شكوى ضد البنك المقصر في تنفيذ القانون او رفع قضايا ضدها.

وقال إن أي مواطن حتى لو كان أعاد جدولة قرضه بعد 30 / 3 / 2008 من حقه أن يدخل بالصندوق مادام قرضه بدأ قبل هذا التاريخ وهذا بنص المادة الاولى من القانون رقم 104 لسنة 2013، كما ان المادة الثالثة من القانون تؤكد على انه اذا تجاوز سعر الفائدة عن 4 في المئة فوق سعر الخصم يتم استرداد المبالغ غير المستحقة لصالح العميل وايداعها في حسابه، مؤكدا أن الحكومة هي السبب وراء هذه الأزمة لأنها تركت المواطنين لقمة سائغة في البطون الواسعة للبنوك، واصفا الحكومة بانها رديئة وتخاف من البنوك وأصحابها.

وأضاف أن ما يحدث جريمة في حق المواطنين وموعدنا مع الحكومة بعد التأم المجلس وعندها سيكون الحساب عسير، وعليها أن تعي أنها ستحاسب عن كل بنك سكر بابه في وجه المواطنين لأنهم يجرمون في حق المواطنين ولن تتهاون ابدا في حقوق المواطنين.

التميمي: تطبيق قوانين مكافحة الفساد واجب على الفور

انتقد مرشح الدائرة الخامسة عبدالله التميمي أداء الحكومة المتردي في إدارة الملفات التنموية والاقتصادية للنهوض في أوضاع البلاد الحالية، فقد أصبحت الكويت في ذيل القائمة لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي بسبب هذا الاداء المتذبذب رغم وجود الامكانات التي تتفوق فيها على الكثير من الدول.

وأضاف أن هذا الفشل وتلك الاخطاء إذا ما استمرا فان المعطيات لاتبشر بخير، لاسيما مع وجود نمو سكاني ومخرجات تعليم ولاتوجد فرص عمل للشباب من الجنسين فهذا يعني أن الامور تسير الى سيء.

وطالب التميمي الحكومة باليحث عن بدائل لثروة النفط الذي سينفذ يوما ما في المستقبل المنظور، مستدركا أن خطابات الرؤساء في امريكا وغيرها من الدول المتقدمة يركزون بدقة على البحث عن الطاقات البديلة وهذا يجب أن يلفت أنتباه الحكومة التي يجب أن تبحث عن توفير مداخيل أخرى للشعب الكويتي قبل تحصل هذه الدول على مبتغاها، وحينها سندخل في مشكلة اقتصادية كبيرة تؤثر على مستقبل الشعب الكويتي والاجيال المقبلة منه.

ونبه التميمي الحكومة الى ضرورة تنفيذ القوانين التي اقرها المجلس المبطل لمكافحة الفساد المستشري في أوصال الدولة وبات من واجبها تطبيق الذمة المالية وبقية قوانين الشفافية التي يجب أن ترا النور وتخرج من ادراج السلطة التنفيذية لتكون مدخلا لنهضة الكويت.

دعا إلى الاستفادة من التجارب العالمية للارتقاء بالتعليم

المري: الحجرف وضع «التربية» على المسار الصحيح

ناصر المري

اشاد مرشح الدائرة الخامسة ناصر عبد المحسن المري بالقرارات الحاسمة التي اتخذها وزير التربية والتعليم العالي الدكتور نايف الحجرف تجاه حادثة الغش في الامتحانات وتسريب الاجابات للطلبة، واصفا هذه القرارات بالشجاعة والمطلوبة لإعادة وضع التعليم على المسار الصحيح ولردع أي مظاهر تسيّب وفساد مشابهة لما جرى خلال الأيام الماضية.

وأكد المري في تصريح صحافي ان التعليم خط أحمر لا يمكن التساهل تجاه أي مساس به، مشيرا إلى ان الاستثمار البشري عبر التعليم هو الرأسمال الحقيقي للكويت، والهدف الحقيقي للتنمية البشرية التي نسعى إليها من أجل تطوير الكويت بعقول وأفكار وسواعد أبنائها وشبابها.

وأضاف ان ما شهدته وزارة التربية خلال اليومين الماضيين يستلزم الوقفة الحازمة التي قام بها الوزير الحجرف لمحاسبة جميع المسؤولين عمّا حصل، مشيدا بالقرارات الشجاعة التي اتخذها بإقالة الموجهين والمعلمين والموظفين المسؤولين عن الحادثة وقبوله استقالة وكيل الوزارة المساعد للتعليم العام ومديرة منطقة العاصمة التعليمية، وأشار إلى ان الاجراءات الفورية التي تعتبر الاولى من نوعها في الوزارات كافة لجهة محاسبة المسؤولين عن الخطأ، من شأنها أن تضع حدا لكل من تسوّل نفسه المساس بالنظم والقوانين واللوائح في مختلف المجالات.

وعلى صعيد آخر، رأى المري انه لا بد من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى للارتقاء بالعملية التعليمية في الكويت، وتحديدا أفضل التجارب العالمية الأميركية والاسكندنافية والسنغافورية.

وقال إن هذه التجارب تضع ضوابط لخصخصة التعليم من خلال احتفاظ وزارة التربية بالمدارس الحكومية والتعامل على أسس تجارية، إضافة إلى السماح لمن يرغب في بناء وتشغيل مدرسة خاصة ومنحه الأرض مجانا، فضلا عن فتح المجال لمن يرغب في افتتاح جامعة أو معهد ومنحه الأرض مجانا.

ودعا المري إلى تشكيل المجلس الأعلى للتعليم كهيئة رقابية تنظيمية تكون مسؤولة عن ترخيص أي مدرسة أو جامعة أو معهد وتحديد المواصفات العمرانية والصحية والسلامة العامة حتى تحصل على الترخيص، ومنح ترخيص لمن يرغب أن يكون معلما من خلال اختبارات عالمية موحدة، وتحديد المناهج الدراسية واعتمادها مع أعطاء أولوية التدريس للكويتيين.

وأشار إلى أهمية اجراء اختبارات على مستوى الدولة للقبول في الجامعة، واجراء اختبارات على مستوى الدولة للانتقال من مرحلة دراسية الى اخرى، واضاف ان هذه المقترحات التي يتضمنها برنامجه الخاص للارتقاء بالمستوى التعليمي في الكويت، تحقق هذا الهدف الوطني الرئيسي من مختلف الجهات.

تتمات

المال السياسي

ومشاركة جماهيرية كبيرة، داعين في الوقت نفسه إلى ضرورة تصدي الأجهزة المعنية لظاهرة شراء الأصوات، حتى تأتي العملية الانتخابية نزيهة وشفافة.

وقد حظيت الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الامة المقبل «27 يوليو» بالنصيب الاكبر لناحية عدد المرشحين بواقع 16 مرشحا من بين 43 مرشحا تلتها الدائرة الرابعة بـ11 مرشحا ثم الدائرة الثالثة بسبعة مرشحين.

وجاءت الدائرة الاولى في المرتبة الرابعة، مسجلة خمسة مرشحين، بينما سجلت الدائرة الثانية أقل عدد من المتقدمين بواقع أربعة مرشحين، واقتصرت المشاركة النسائية أمس على مرشحتين اثنتين فقط.

في المقابل كان عدد المرشحين في انتخابات مجلس الامة ديسمبر 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية في اليوم الرابع لفتح باب الترشح آنذاك 17 مرشحا، وحظيت الدائرة الرابعة وقتها بالعدد الاكبر من المرشحين، بواقع خمسة مرشحين، تلتها الدائرة الثانية مسجلة أربعة مرشحين.

في موازاة ذلك سجلت الدائرتان الاولى والخامسة في تلك الانتخابات «ديسمبر 2012» أيضا ثلاثة مرشحين، في حين حظيت الدائرة الثالثة باقل عدد من المتقدمين بواقع مرشحين اثنين.

أما في انتخابات مجلس الامة فبراير 2012 المبطل بحكم المحكمة الدستورية، فقد كان عدد المتقدمين بطلبات ترشحهم في اليوم الرابع من فتح باب الترشح آنذاك 24 مرشحا، بينهم ثلاث مرشحات.

وحظيت الدائرة الثانية بالنصيب الاكبر من عدد المتقدمين، بواقع سبعة مرشحين، تلتها الدائرة الخامسة بستة مرشحين، ثم الدائرة الرابعة بخمسة مرشحين، في حين بلغ عدد من ترشحوا في الدائرتين الاولى والثالثة ثلاثة مرشحين لكل منهما.

ومن اجمالي الـ24 مرشحا كان عدد النساء اللواتي تقدمن بطلب الترشح آنذاك ثلاث مرشحات، احداهن في الدائرة الثانية، بينما تقدمت المرشحتان الأخريان في الدائرة الثالثة.

من جهته أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق غازي العمر ان الوزارة وقياداتها مستمرون في متابعتهم وجولاتهم، من الآن وحتى انتهاء اجراءات العملية الانتخابية لمجلس الأمة المقبل.

وقال الفريق العمر خلال جولته في ادارة شؤون الانتخابات بالوزارة أمس: ان انتخابات مجلس الأمة تعكس المناخ الديمقراطي والحرية التي يتمتع بها المجتمع الكويتي، حيث تتم في نزاهة وشفافية، داعيا الجميع الى التمسك بالتعامل الحضاري أثناء الانتخابات، مشيرا الى استعداد أجهزة الوزارة لتلقي أي ملاحظات والتعامل معها بجدية واهتمام، في وقت يبذل رجال وقيادات الوزارة أقصى ما في وسعهم لتوفير جميع الخدمات وتسخير الإمكانات للمرشحين والمرشحات.

وأشار العمر الى أن هدف الوزارة اتمام العملية الانتخابية بكل مراحلها على الوجه الأكمل، وبأسلوب حضاري وتعامل راقٍ، وفقا لقواعد القانون واللوائح المنظمة للعرس الديمقراطي.

على صعيد تصريحات ومواقف مرشحي الأمس، فقد أوضح رئيس مجلس الامة السابق علي الراشد أنه شارك في عدة مجالس برلمانية منها اثنان مبطلان، مؤكدا أن «المجلس الأخير هو مجلس الانجازات».

وتمنى الراشد أن تكون «الفترة الحالية هي فترة تعاون وتجنب الخلاف، خصوصا بعدما حسمت المحكمة الدستورية الصوت الواحد»، مضيفا «لي الشرف بأنني من الذين قدموا هذا المقترح».

وعن احتمالات ترشحه لرئاسة المجلس المقبل قال الراشد: «الترشح لمنصب رئاسة المجلس سابق لأوانه، لننتج أولا في الانتخابات، وبعد ذلك نقرر نخوض الرئاسة ام لا، ولكل حادث حديث».

واشار إلى أن «وجود الوزيرة ذكرى في الحكومة لايبطل الحكومة الحالية، ولا شائبة تشوب دستوريتها، لأن الوزيرة ذكرى الآن ليست وزيرة محللة، بل الوزيرة رولا هي المحللة.

أضاف أن «المجلس المبطل مارس الجانب الرقابي بمسؤولية وليس بطريقة المزايدات، فهناك استجوابات قدمها والحكومة استقالت، ووزير النفط استقال».

بدوره أكد مرشح الدائرة الثانية راكان النصف أن ترشحه للانتخابات يأتي احتراما لمؤسسات الدولة، لافتا إلى أن «مرجعية جميع الخلافات هي السلطة القضائية، وان من واجبنا تكريس مبادئ الدستور والقانون، وليس امامنا الا طريقان اما السلبية والاحباط، أو الدخول في الانتخابات وعدم التفريط في المؤسسة البرلمانية».

من جانبه شدد مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق هشام البغلي ان حكم المحكمة الدستورية «كان يوما تاريخيا، حيث حصن الصوت الواحد وأوقع الحجة على من شكك في أحقية سمو امير البلاد لإصدار مراسيم ضرورة»، داعيا الجميع الى «ضرورة المشاركة في الانتخابات».

وخاطب البغلي وزير الداخلية بقوله: «ان الامن ليس مرورا وهجرة وجوازات فقط، ولابد من شعور الجميع باستقرار الكويت بالامن والاستقرار «وتحدث عن شراء الاصوات، قائلا: «يا وزير الداخلية شوف شغلك عدل».

أما النائب السابق الدكتور حسين القويعان المطيري الذي قدم أمس أوراق ترشحه للانتخابات، فهو أول نواب المطران السابقين الذين ترشحوا رسميا، وأعلن انه في السابق قاطع الانتخابات، «لكن اليوم الصوت الواحد اصبح واقعا بعد حكم المحكمة، وتغييره في مجلس الأمة وليس الشارع».

ودعا الى «طرح نظام انتخابي جديد، يحقق العدالة بين الدوائر، خصوصا ان الحالية لا تحقق التوزيع العادل»، لافتا إلى انه «لو كانت هيئة الانتخابات موجودة في السابق لتجنبنا ابطالات المجلس».

وشدد على أهمية «الاستفتاء العام، لقياس رأي الشارع والأخذ بتوجهاته»، داعيا الى «استقلالية القضاء، لتحصينه من أي تجريح واساءة».

وذكر النائب السابق ومرشح الدائرة الثالثة يعقوب الصانع ان دعوته نواباً الى لقاء في ديوانيته «كان الهدف منها مناقشة اجراءات لمنع عودة مجلس 2009، وليس فيها شيء آخر».

واوضح ان «النواب كانوا متخوفين من احتمالات أن الحكومة تريد مدخلا لتعيد مجلس 2009، من خلاله تقر نظام الصوتين بدلا من الصوت الواحد»، مشيرا الى أن «اقرار الصوتين يجعلنا نقاطع الانتخابات، لان الحكومة هنا تضر بنا، فنحن تحملنا التشويه والإساءات عندما لبينا دعوة سمو الامير وترشحنا، وآخرون شاركوا في التصويت، فهل هذا جزاؤنا؟».

ورأى مرشح الدائرة الخامسة بندر خالد المكراد أن الكويت تمر بمنعطف سياسي يستدعي تضافر الجهود ورص الصفوف والعمل على تغليب مصلحة الكويت وتقديمها على أي مصالح أخرى خصوصا في ظل الظروف الإقليمية والمحلية التي تمر بها الكويت.

وأكد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الامة الكابتن خليل الصالح ان رائحة المال السياسي بدأت تفوح في الدائرة الثانية وهناك معلومات عن تحركات نسمع بها حول بدء عمليات لشراء الاصوات وحجز الجناسي ومطلوب من وزير الداخلية التأكد من هذه المعلومات من خلال تحرياته.

اضاف: ان صحت هذه المعلومات فعلية مسؤولية كبيرة في ضبطها، واحالة مرتكبيها الى القضاء فذمم الناخبين اكبر من ان تشترى بالمال السياسي الفاسد.

وقال الصالح: «ان هذه الظاهرة علينا جميعا التصدي لها، واقسم بالله لو توافرت لدي اي ادلة على صحتها سأوصلها لاكبر سلطة في البلد بعد ان اقدم مستنداتها للجهات المختصة والنائب العام»، محذرا وزير الداخلية من أن يتهاون في هذه المعلومات وطالبه بأن يطبق القانون على المتجاوزين.

من جانبها قالت مرشحة الدائرة الاولى الدكتورة معصومة المبارك ان هناك عزيمة من الشعب الكويتي لاستقرار الاوضاع الحالية والخروج من المرحلة المتكررة التي تدخل فيها انتخابات مجلس الامة مضيفة ان الشعب الكويتي قادر على تجاوز هذه الازمات والشواهد كثيرة التي اثبتت من خلالها قدرته على التمسك بالدستور والشرعية.

بدوره اكد مرشح الدائرة الثانية عدنان المطوع ان عدم تعاون السلطات خلال الفترات السابقة عطل التنمية في البلاد معربا عن امله في ان تشهد الفترة المقبلة تعاونا اكبر بين جميع السلطات كي لا تتكرر الاخطاء وحتى لاتقف عجلة التنمية، او ان يتم حل او ابطال مجلس الامة مرة اخرى.

واستبشر المطوع خيرا بالمجلس المقبل 2013، متمنيا ان يحسن الناخبون الاختيار حتى يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، لافتا في الوقت نفسه إلى ان تكرار حل المجالس وبطلانها يضع علامة استفهام على سمعة الديمقراطية الكويتية في الخارج.

وشدد على ضرورة التصدي للمال السياسي الذي يستخدم في الانتخابات مطالبا بضرورة العمل على انجاز المشاريع والخطط التنموية

دول الخليج

استمرار تدخل ميليشيات حزب الله تحت لواء الحرس الثوري، ودعا إلى وضع حد لهذا التدخل الذي سيكون عائقا للجهود المبذولة لعقد مؤتمر «جنيف 2».

وأضاف البيان أن المجلس أعرب عن قلقه العميق من انعكاسات الأزمة السورية على الأوضاع في لبنان أمنيا وسياسيا، وجدد مطالبته الحكومة اللبنانية بالالتزام بسياسة النأي بالنفس ومنع تدخل أي طرف لبناني فيها.

ورحب المجلس بنتائج اجتماع أصدقاء سوريا الذي عقد في الدوحة في 22 يونيو، وما تضمنته من توجيه أنواع الدعم للمعارضة السورية، لتمكينها من مواجهة الهجمات والجرائم الوحشية التي يقوم بها النظام وحلفاؤه.

وبالنسبة للعراق، رحبت دول الخليج بقرار مجلس الأمن إحالة ملف الأسرى والمفقودين، وإعادة الممتلكات الكويتية إلى بعثة الأمم المتحدة لدى العراق تحت الفصل السادس.

مصر كلاكيت

ورفض في تصريحات خاصة لصحيفة «الغارديان» البريطانية نشرتها أمس الدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، وذكرت الصحيفة أن مرسي أكد أنه لن يسمح بأي انحراف عن أحكام الدستور وأن استقالته المبكرة قد تضعف شرعية من يأتي بعده ما يخلق حالة من الفوضى التي لا نهاية لها.

وقال: «إذا ما غيرنا مسؤولا «منتخبا» وفقا للشرعية الدستورية، فإن آخرين سيعارضون الرئيس الجديد، وبعد أسبوع أو شهر سيطالبونه بالتنحي».

وذكرت الصحيفة أنها عندما سألته عما إذا كان واثقا من أن الجيش لن يقدم على السيطرة على حكم الدولة التي أصبحت الأوضاع فيها خارجة عن السيطرة، أجاب «جدا».

ورفض مرسي تحديد الدول التي تتدخل في الشأن المصري، ولكنه أكد حدوث ذلك. معترفا ولأول مرة بأنه «نادم» على إصدار الإعلان الدستوري الذي منحه سلطات واسعة. وقال: «لقد ساهم بصورة ما في إشاعة حالة من سوء الفهم في المجتمع».

وقامت قوات الشرطة والأمن المركزي في محافظة الغربية بإطلاق القنابل المسيلة للدموع بقرية برما التابعة لمركز طنطا للسيطرة على الاشتباكات بين الإخوان المسلمين وبين المتظاهرين المعارضين للرئيس من أهل القرية، فيما حلقت مروحيات حربية في سماء ميدان التحرير وميدان رابعة العدوية في شرق القاهرة وعلى طول قناة السويس وفي عدد من المحافظات المصرية، لتأمين المنشآت والمواطنين بالتزامن مع التظاهرات التي ينظمها معارضون ومؤيدون للرئيس محمد مرسي اليوم «أمس».

وفي محافظة بني سويف، قامت مروحيات حربية بعدة طلعات على ارتفاعات منخفضة عقب سماع إطلاق نار كثيف فجر أمس لم يعرف مصدره.

وحلقت 4 مروحيات كذلك ظهر أمس في سماء محافظة المنوفية على ارتفاع منخفض من اعتصام للمعارضين أمام ديوان عام المحافظة، حيث استقبلها المتظاهرون بهتافات «انزل ياسيسي.. مرسي مش رئيسي».

ونجحت قوات الحماية المدنية في إخماد حريق أشعله متظاهرون غاضبون في مقر حزب الحرية والعدالة بمدينة أبو حماد التابعة لمحافظة الشرقية مسقط رأس الرئيس المصري محمد مرسي.

وقطع محتجون طريقين على الأقل بؤديان الى الزقازيق عاصمة المحافظة. ويبذل مسؤولون بالشرطة جهودا لحثهم على فتح الطرق لعدم تعطيل مصالح المواطنين.

وفي طنطا بالغربية، قام العشرات من المتظاهرين والأهالي بقرية برما بمركز طنطا باقتحام مقر الحرية والعدالة بالقرية وإشعال النيران به بعد قيام الإخوان المسلمين بإطلاق النار على المتظاهرين، حسب شهود عيان.

من جهة أخرى، أكد مصدر رئاسي في تصريح صحافي أن مؤسسة الرئاسة شكلت غرفة عمليات بقصر القبة، بعيدا عن قصر الاتحادية، الذي يشهد تظاهرات للمعارضين لحكم الرئيس محمد مرسي.

وأكد بيان لمجلس الوزراء المصري أن هشام قنديل رئيس الحكومة تفقد في وقت مبكر من صباح أمس محيط ميدان التحرير، حيث اطمأن على الأوضاع الأمنية وتفقد عدداً من نقاط التأمين الخاصة بالشرطة؛ والتي تهدف إلى حماية المتظاهرين السلميين، وضمان سير التظاهرات دون إخلال بالأمن العام.

وقال جهاد الحداد المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين في مصر إنه لابد من تغليب الديمقراطية في مصر لأنها هي الحل والخيار، موضحا أن هذه الديمقراطية تعني أن يكمل الرئيس مدته كي تدخل مصر عصر الديمقراطية الحقيقية وتبدأ مصر الجديدة.

وأشعل متظاهرون معارضون للرئيس محمد مرسي النيران بمقر حزب الحرية والعدالة بني سويف بإلقاء عدد من زجاجات المولوتوف على مقر الحزب، مما أدى إلى اشتعال النيران في كل محتوياته.

وضبطت مباحث القاهرة شخصا يحمل كيسا وبداخله بندقيتان آليتان وأسلحة وذخائر متنوعة.

الداخلية تقبض

«بدون إثبات وانتهاء إقامة»، وضبط عدد 5 اشخاص على ثلاث مركبات يقومون بسرقة حديد من قسايم بمنطقة صباح الاحمد، كما تم ضبط شخص يقوم ببيع وترويج الخمور وبحوزته عدد 240 بطل خمر.

وأكدت وزارة الداخلية عزمها على المضي قدما في شن الحملات الأمنية لمواجهة المخالفين للقوانين والمشتبه بهم وتخليص المجتمع من كافة أشكال الجريمة وضبط المطلوبين للعدالة وفق الخطط والبرامج المعدة لذلك حفاظا على امن المجتمع واستقراره.

وقالت ان أعين رجال الأمن دائما لهم بالمرصاد وهي العين الساهرة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد.

من جانبها ذكرت إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن حملات المداهمة المفاجئة تأتي لتعقب وملاحقة وضبط المخالفين للقوانين الإقامة والعمل لدى الغير والمبلغ عنهم والمطلوبين على ذمة قضايا سواء الذين تلقت أجهزة الأمن بلاغات عنهم أو الذين ثبت من خلال أجهزة الرصد والبحث والتحري سجل عليهم ضبط وإحضار والذين يحاولون الهروب والتخفي عن أعين أجهزة الأمن.

الكويت تقدم

وسفارة الكويت في تركيا، مبينا أن أن الكويت أميرا وحكومة وشعبا تكن للشهب السوري كل محبة، وأشار إلى أن هذا المشروع الطيب والكبير بكل المقاييس جاء بغرض التخفيف من معاناة الاخوة السوريين الصعبة والمتفاقمة التي حلت بهم وضمن سعي الكويت الرسمية والشعبية التخفيف من غلواء الغربة عن أخوانها السوريين.

وشرح المعتوق تفاصيل القرية، مبينا بانها تحتوي على أكثر من 1000 بيت جاهز و4 مدارس و2 مركز طبي ومسجدين وهي الآن تؤوي حوالي 10 آلاف نسمة من العراء كاملة التجهيز والبناء.

مصادر قانونية

من حكومة لا تملك صفة دستورية». وفيما حددت المحكمة الإدارية يوم 7 يوليو الجاري للنظر في الدعوى المقدمة، أكدت مصادر قانونية لـ«الصباح» أن هذه الدعوى لن تؤثر في مسار الانتخابات، وسيكون مصيرها الرفض، خصوصا بعد ما أجمع الخبراء الدستوريون على دستورية الحكومة الحالية.

المعوشرجي يعيد

يوسف المطاوعة رئيسا وعضوية كل من وكيلي محكمة التمييز المستشار اسحاق ملك الكندري ومشعل الجريوي بصفة أساسية والمستشار عدنان الطبطبائي وكيل محكمة التمييز عضوا بصفة احتياطية.

ضبط 19 طناً

وأكدت مديرة ادارة الاغذية المستوردة في البلدية المهندسة استقلال المسلم في تصريح لها أمس، ان المضبوطات منتهية الصلاحية وغير الصالحة للاستهلاك الادمي عبارة عن كميات من الارز والذرة والزيتون والطرشي والسمن والصلصة والطعام الهندي الجاهز.

واضافت المسلم ان فريق الكشاف الاحترازي قام بعمليات التفتيش على الارساليات من المواد الغذائية في عدد من المخازن الغذائية بمنطقة الصليبية وذلك ضمن استعدادات الادارة للشهر الفضيل وتم اكتشاف كميات كبيرة من المواد الغذائية منتهية الصلاحية بلغت زنتها 18 طنا و901 كيلو غرام.

وأوضحت ان العاملين في المخزن المذكور قاموا بتفريغ الكميات الكبيرة من الارز التي بلغت زنتها 17 طنا و775 كيلو غراما من الاكياس التي تدل على انتهاء صلاحيته في شهر مايو الماضي، وذكرت ان اولئك العاملين وضعوا كميات الارز على أرضية المخزن وشغلوا المراوح الكبيرة فوقها في محاولة لطرد الديدان والحشرات منها قبل أن يقوموا باعادة تعبئة الأرز بأكياس أخرى سارية الصلاحية ومعدة للبيع.

سياسيون: «الربيع العربي»

والسياسية والاجتماعية، وأكدوا في ندوة «فصول الربيع العربي من منظورنا ورؤية الآخر» التي تقام على مدى يومين في اطار جامعة المعتمد بن عباد الصيفية لمهرجان أصيلة الثقافي بشمالي المغرب أن تزايد العنف في الدول التي شهدت الحراك الشعبي في ما يسمى بالربيع العربي يدعو الى توافقات في العملية السياسية بطرق سلمية حول الاطار المؤسساتي المفرتض بقاؤه بيد سلطة مركزية في هذه الدول، وقال وزير الخارجية البرتغالي السابق جايمي غاما ان المجتمعات العربية محتاجة اليوم الى تجاوز انقساماتها على قاعدة توافق سلمي حول قواعد اللعبة السياسية وسلطات الدولة.

نتانياهو: مستعدون

مباشرة مع الفلسطينيين دون التنازل عن مصالح اسرائيل الامنية مؤكدا ان أي اتفاقية يتم التوصل إليها ستخضع لاستفتاء شعبي.

وقال نتانياهو وفقا لوسائل الاعلام الاسرائيلية انه على استعداد للبدء في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني للتوصل الى اتفاقية نهائية وانه لن يتنازل عن الامن والترتيبات الامنية لانها غير قابلة للتفاوض.